University of Zawia Journal of Economic Sciences (UZJES)
Volume 6, Issue 1, (2024), pp.251-270

Activating the Role of the Internal control system in Combating Financial corruption in the Banking Sector

Mohamed Elbi[1], Mokhtar Krema[2]

[1] **Faculty of Economics, Zawiya, University of Zawia, (Libya), m.elbi@zu.edu.ly**
[2] **Faculty of Economics, Zawiya, University of Zawia, (Libya), m.krema@zu.edu.ly**

Received: *16-05-2024* / Accepted: *10-06-2024* / Published at: *30-06-2024* / DOI: 10.26629/uzjes.2024.12

ABSTRACT

The research mainly aimed to activate the role of the internal control system in combating financial corruption in the Libyan banking sector, by applying it to a sample of financial department managers, internal audit department managers, and heads of accounting departments working in Libyan commercial banks. By testing the research hypotheses statistically, the results of the study showed that the internal control system plays a pivotal role in combating financial corruption, and that activating this role requires focusing on continuous awareness, training, transparency, and rapid response to violations.

The study recommended the need to enhance the independence of internal auditors, apply modern technologies, and evaluate activities regularly to ensure the efficiency of the system. It also stresses the importance of senior management supporting the internal control system and providing the appropriate environment to achieve its objectives.

Keywords: Internal Control, Financial Corruption, Banking Sector**.**

"Articles published in Univ Zawia J Econ Sci are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي (دراسة ميدانية)

[1] محمد البشير البي، [2] المختار إمحمد كريمه

[1] كلية الاقتصاد الزاوية – جامعة الزاوية (ليبيا) Email: m.elbi@zu.edu.ly

[2] كلية الاقتصاد الزاوية – جامعة الزاوية (ليبيا) Email: m.krema@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024/05/16م تاريخ القبول: 2024/06/10م تاريخ النشر: 2024/06/30م

ملخص البحث

هدف البحث بشكل رئيس إلى تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي الليبي، بالتطبيق على عينة من مدراء الإدارات المالية، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية، ورؤساء أقسام الحسابات العاملين بالمصارف التجارية الليبية ، ومن خلال اختبار فروض البحث إحصائياً أظهرت نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دورًا محوريًا في مكافحة الفساد المالي، وأن تفعيل هذا الدور يتطلب التركيز على التوعية المستمرة، التدريب، الشفافية، والاستجابة السريعة للانتهاكات، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية المراجعين الداخليين، وتطبيق التقنيات الحديثة، وتقييم الأنشطة بانتظام لضمان كفاءة النظام. كما تشدد على أهمية دعم الإدارة العليا لنظام الرقابة الداخلية وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق أهدافه.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الفساد المالي، القطاع المصرفي.

أولاً: المقدمة

يُعتبر نظام الرقابة الداخلية في مختلف القطاعات العامة والخاصة أحد أركان الإدارة الاستراتيجية الحديثة الذي يرعى مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية من خلال حسن استخدام الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وضمان دقة المعلومات والبيانات المالية، والتحقق من تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعة، ومن خلاله يمكن تشخيص العديد من المخالفات والتجاوزات المالية وتحديد الانحرافات.

ويعد الفساد المالي وباءًا اجتماعياً تعاني منه الوحدات الإدارية في القطاعين العام والخاص في غالبية دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لأنه يضر بالإنتاجية ويشوه الأسعار ويقلل من جودة المشتريات والخدمات ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل وزيادة في الفقر ويعيق التخصيص الفعال لموارد الإنفاق

العام ويقلل من الاستثمار ويقوض الأنظمة القانونية والقضائية ويعيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في جميع دول العالم (Papaconstantinou, et, al, 2013 : Freckleton, et, al, 2011) .

لذلك اعتبرت الأمم المتحدة الفساد قضيةً عالمية، مُدرجةً مكافحة الفساد أحد أهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، ولا يمكن مكافحته إلا من خلال وضع استراتيجيات شاملة تشمل إجراءات وقائية وعلاجية تعزز دور الأجهزة الرقابية في الكشف عن المخالفات المالية والإدارية مع تظافر كافة الجهود الرامية إلى تحديد مظاهره وتشخيص مسبباته.

ويرجع انتشار هذه الظاهرة إلى عدم الرضا الوظيفي، وعدم التزام الموظفين باحترام القوانين وخرقها بسبب عدم دقتها، وقصور الأنظمة المحاسبية والرقابية، وانخفاض الأجور، وانتشار الفقر والبطالة، والعلاقات الاجتماعية، والمحاباة، والعادات والتقاليد، علاوة على الدعم السياسي واحتكار المناصب وعدم الشفافية، وأخطر ما في الفساد وجود المبررات لاستمراره حيث ينتشر بين أفراد المجتمع بمبررات واهية حتى يصبح ارتكابه أمراً مقبولاً ويوجد ما يبرره (أحمد، 2010).

وعلاوة على ما سبق ونتيجة لما يعانيه المجتمع الليبي من ويلات الحروب والصراعات وعدم الاستقرار الأمني وضعف مؤسسات الدولة كل ذلك أدى إلى تنامي الفساد بكل صوره.

إلا إن ترك الباب مفتوحًا لتفشي الفساد المالي يؤدي إلى حدوث الآثار المحتملة له، لذلك هدف هذا البحث إلى مكافحة الظاهرة وتجفيف منابعها من خلال تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي.

ثانياً: مشكلة البحث

وفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، يتدحرج ترتيب ليبيا منذ عام 2012 – 2021 إلى الأسوأ وصولاً إلى استقرارها من بين الدول العشرة الأكثر فساداً في العالم في ظل فوضى أمنية وسياسية، وظهر ذلك جلياً في حجم الإنفاق الذي تنفقه الدولة على مشاريع التنمية دون أن تنعكس نتائجه على أرض الواقع.

هذا ما أكدته التقارير السنوية الصادرة عن ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية، بتفشي الفساد بكل أنواعه بشكل ملحوظ في القطاع الحكومي وفي المصارف وعلى مختلف المستويات، وعلى الرغم من مجهودات النائب العام وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية وتعدد القوانين الليبية المعنية بمُكافحة الفساد ومنها قانون غسل الأموال رقم 2 لسنة 2005م، واصدار المؤتمر الوطني العام القانون رقم (11) لسنة 2014 القاضي بأنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للحد من أثاره، فقد فشلت وفشلت معها الحكومات الليبية المتعاقبة في إيقاف هذا النزيف المستمر.

وقد اشار تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2020 إلى مجموعة من مظاهر الفساد في القطاع المصرفي منها تنامي تهريب الأموال للخارج من خلال التلاعب بالاعتمادات والتحويلات الخارجية واتمام معاملات التهريب الوهمية، والتلاعب بالبطاقات الإلكترونية، والتجاوز في منح التسهيلات والقروض، ومنح التسهيلات والتغطية الجزئية دون ضمانات. وبناء على ما تقدم وتأسيساً على تقرير ديوان المحاسبة الليبي يتضح ضعف دور نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي في مكافحة الفساد المالي، وبذلك فإن السؤال الرئيسي الذي يحاول البحث الإجابة عليه هو:

كيف يمكن تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي الليبي، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي.
2- وضع متطلبات لرفع كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي.

رابعاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته العلمية في تسليط الضوء على تعظيم القيمة المضافة من نظام الرقابة الداخلية في حماية موارد المنظمات من الفساد بكافة صوره، ويستمد أهميته العملية من زيادة مخاطر الفساد في القضاء على مكتسبات التنمية في العالم وخاصة في ليبيا والتي تحصل دائما على تقييم متدنٍ جداً في المؤشر العالمي لمدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ويمكن استخدام نتائج الدراسة كمرجع لوضع سياسات داخلية لتقليل حدوث الفساد، كما يعتبر البحث خطوة للمشاركة في تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ليبيا لمواجهة الطفرة التي حدثت في ممارسات الفساد.

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج المعاصر القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث استخدم المنهج الاستقرائي واتباع خطواته الرئيسية المتمثلة في ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة والمتمثلة في ضعف نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي، ثم تكوين الإطار النظري للبحث ووضع الفروض وتحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة الميدانية اللازمة، وتم اختبار فروض البحث استقرائياَ وتحليل البيانات وتفسير النتائج للوصول إلى الحقائق والتعميمات العلمية، واستخدم المنهج الاستنباطي باشتقاق نتائج جزئية من النتائج التي تم التوصل إليها استقرائياً.

سادساً: حدود البحث

يقتصر البحث على تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي من خلال وضع متطلبات لرفع كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بهدف مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية، دون أن يمتد ليتناول المسائل الاقتصادية والإدارية والمحاسبية الأخرى التي تحد من الفساد المالي بالقطاع المصرفي إلا بما يخدم أهداف البحث، كما يقتصر البحث بالتطبيق على المصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية دون غيرها من المصارف الإسلامية.

سابعاً: خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيم البحث على النحو التالي:

يقدم الإطار العام للبحث تحديداً لمشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، وفروضه، وحدوده، والمنهج المستخدم، لذلك فإن ما تبقى من البحث سوف يتم تناوله من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: استقراء تحليلي لأهم الدراسات ذات العلاقة.

المبحث الثاني: أدبيات البحث.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

وسوف يتم في نهاية البحث أهم النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المراجع التي تم الاعتماد عليها.

المبحث الأول:

استقراء تحليلي لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة

في هذا المبحث سيتم عرض الدراسات السابقة في مجال البحث وما انتهت إليه تلك الدراسات للاستفادة منها وبيان النواحي التي اهتمت بها وتلك التي أغفلتها على النحو التالي:

هدفت دراسة (زكري, 2013) إلى التعرف على مدى فاعلية القوانين والتشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، واسفرت إلى أن هناك فاعلية في قوانين ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري بالمؤسسات والشركات العامة. وتناولت دراسة (صابرين، أحمد، 2018)، تأثير حوكمة المصارف للحد من ظاهرة جريمة غسيل الأموال، وخلصت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حوكمة المصارف ومكافحة عملية غسيل الأموال اضافة إلى وجود انخفاض فاعلية تطبيق قوانين غسيل الأموال بفروع المصرف قيد الدراسة. واستهدفت دراسة (المعتز الشيخي، معتز كبلان، 2018)، تقييم دور ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي في ليبيا لمواجهة الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام واسفرت بأن دور ديوان المحاسبة غير ملموس في ترشيد الإنفاق الحكومي لمواجهة الفساد في مؤسسات القطاع العام. وساهمت دراسة (Van Vu ,et al

2018) في التعرف على آثار الفساد على الأداء المالي للشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة، وخلصت إلى أن الرشوة ومعظم أشكال الفساد لها آثار سلبية على الأداء المالي للشركات، وأن تدابير مكافحة الفساد ضرورية لتطوير هذه الشركات. وتناولت دراسة (Mochamad & Haryono, 2020) تأثير الأخلاق والدين في الحد من الفساد وأظهرت النتائج أن الأخلاق والدين لم يكن لها تأثير كبير في الحد من الفساد، وتعديل أنظمة الرقابة الداخلية الحكومية على التأثير الديني والاخلاقي على الحد من الفساد لم يكن كبيراً. وهدفت دراسة (Federico et, al, 2022) إلى مراجعة الأدبيات على أساس 118 مقالاً حول مبادرات منع الفساد في القطاع العام، واشارت النتائج إلى توافق كبير بين المبادئ التوجيهية المستمدة من اتفاقية الأمم المتحدة، باستثناء نقص العمل على النهج القائم على المخاطر لمنع الفساد بالقطاع العام. كما استهدفت دراسة (Saoud, et, al , 2022) التعرف على أهمية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) في تحسين كفاءة أداء المحاسبين والمراجعين في الوحدات الحكومية لمحاربة الفساد المالي والإداري، وخلصت إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين بطاقة الأداء المتوازن وكفاءة الأداء المهني للمحاسبين والمراجعين بالإضافة إلى ارتباط كبير بين بطاقة الأداء المتوازن ومكافحة الفساد المالي والإداري.

ويتميز البحث الحالي عن سابقاته من الدراسات في كونه يتناول ضعف دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم كفاءة وفاعلية برامج مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية، الأمر الذي يترتب عليه معلومات غير كافية وغير دقيقة تؤدي إلى تنامي الفساد المالي ومن ثم الاثر السلبي المباشر على جودة أداء المصارف، كما يعمل على وضع متطلبات لتفعيل دور نظام الرقابة الداخلية وإعداد نظام رقابة داخلي متماسك لتفعيل دوره في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي الليبي وهذا ما يعطيه تميزاً خاصاً عن باقي الدراسات السابقة.

المبحث الثاني:
أدبيات البحث

أولاً: مفهوم الفساد وأنواعه

الفساد مصطلحاً عاماً يشمل الجوانب المالية والإدارية والسياسية والأخلاقية، وقد حددت منظمة الشفافية الدولية تعريفاً للفساد بأنه "استغلال الوظيفة العامة للحصول على مكاسب خاصة". ويعرف بأنه كل سلوك يخالف ما يتطلبه الاستغلال الأمثل للموارد مما يؤدي إلى إهدار الموارد في المجتمع، سواء كان ذلك لمنفعة خاصة أو مجرد إهمال (Al-Salem, 2010)، فالفساد نقيض الصلاح والإصلاح وهو سلوك غير طبيعي يحدث عندما يقدم الشخص مصالحه الخاصة بغض النظر عن منصبه فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها.

ومن الأفعال الفاسدة الأكثر شيوعاً والتي تمثل صوراً للفساد وتستوجب العقاب على سبيل المثال لا الحصر: الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز والتزوير، المتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظائف، نهب المال العام، غسل الأموال، التأخير في إتمام المعاملات. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC عام 2005).

ومن حيث مظهره يشمل الفساد أنواع عدة منها الفساد السياسي: حيث يتسلط شخص أو طائفة على السلطة والسيطرة على الدولة وينحرف بها إلى اتجاه مخالف لاتجاهها، ومن مظاهره مخالفة القواعد والأحكام التي تنظم المؤسسات السياسية في الدولة. وفساد إداري: متعلق بالمخالفات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وكافة الانحرافات ذات العلاقة بالنواحي الإدارية، ومن مظاهره عدم احترام مواعيد العمل وهدر الوقت في استقبال الضيوف وإفشاء أسرار الوظيفة والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية. وفساد أخلاقي: تنتهك من خلاله السلوكيات والأخلاقيات المتعارف عليها المتمثلة في الأخلاقيات الشخصية (العادات والبيئة) والأخلاقيات المهنية (صفات المراجع الداخلي) وأخلاقيات العمل (الميثاق الأخلاقي للعاملين بالمؤسسة) .وفساد مالي: يتمثل في تحقيق مصالح مادية على حساب المال العام أو على حساب الآخرين أو على حساب القوانين واللوائح والتعليمات ويتمثل في الانحرافات والمخالفات للقواعد والأحكام المالية ومخالفة تعليمات الأجهزة الرقابية التي تنظم سير العمل في الدولة ومؤسساتها، ومن مظاهره الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والعقارات والمتاجرة من خلال الوظيفة. (Wells, 2011)

ويصنف الفساد المالي إلى فساد دولي: ينتقل فيه الفساد المالي من دولة إلى أخرى عن طريق جهات متعددة تلعب دوراً كبيراً في صفقات الفساد المالي منها الشركات متعددة الجنسيات وأجهزة المخابرات والتجسس، حيث تدفع العمولات في المناقصات الدولية لتنفيذ المشروعات الضخمة كالتنقيب عن النفط والغاز وشراء الطائرات والمعدات العسكرية وغيرها. وفساد مؤسسي: وهو استغلال المسؤولين لمناصبهم لتحقيق منافع خاصة أو حزبية على حساب المصلحة العامة حتى تحول بعض المسؤولين إلى رجال أعمال وأصحاب شركات كبيرة. والشركات متعددة الجنسية لها دور في صفقات الفساد المالي الكبيرة من خلال دفعها للرشاوى للحصول على فرص الاستثمار حتى اصبحت الهدايا المقدمة للمسؤولين السياسيين أحد بنود الموازنة التقديرية لهذه الشركات. وفساد الأفراد: وهو فساد الموظف في الجهاز الإداري لتحقيق مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة، ويأخذ أشكالاً منها العمولات والرشوة والابتزاز والاختلاس والتلاعب في تنفيذ الأعمال وفي لجان المشتريات وغيرها، ويمكن أن يكون للفساد أيضًا تأثير على البيانات المالية بسبب شراء سلع وخدمات عالية القيمة. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن معظم الرشوة دفع مبالغ نقدية وتسجيل هذا الصرف في السجلات المالية. (IIA, 2014:)

ومن أهم مظاهر الفساد المالي الرشاوى، منح الائتمان المصرفي دون غطاء رسمي، التهرب الضريبي والجمركي، الفساد في أعمال المقاولات والأعمال الهندسية عموماً، الاستيلاء على ممتلكات الدولة

ومقدراتها بأسماء اشخاص أو أحزاب، استغلال المناصب العامة لتحقيق مكاسب مادية، اختلاس المعونات والمساعدات والقروض التي تمنحها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة أو النامية، غسيل الأموال، استخدام الأموال العامة في الحملات الانتخابية.

وتتعدد مظاهر الفساد المالي وتتشعب وربما يتداخل أغلبها بأنواع الفساد الأخرى كالفساد الإداري والسياسي، وكثيراً ما يُطلق مصطلح الفساد الإداري ليدل على الفساد الإداري والمالي حيث يعتبر البعض الرشوة والاختلاس وسرقة المال العام بأنها أمثلة على الفساد الإداري وفي حقيقتها هي فساد مالي وغالباً ما تكون الحدود بين الفساد الإداري والفساد المالي ضبابية عندما يكون الهدف من الفساد الإداري هو الحصول على الأموال، وقد يكون الفساد إدارياً لا يترتب عليه الحصول على الأموال مثل المحسوبية في تعيين الموظفين أو التقصير في أداء العمل أو التأخر عن العمل والانصراف المبكر، وعليه فإن كل فعلٍ أو امتناع عن فعل يؤدي إلى المساس بالمال العام أو الكسب المادي على حساب المال العام هو بالضرورة فساد مالي.

ثانياً: الرقابة الداخلية

1-مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

عرفت لجنة (COSO, 2009) وهي لجنة مكرسة لتقديم الارشادات لمختلف المؤسسات حول حالات الفساد والاحتيال وإدارة المخاطر وتحسين نوعية التقارير المالية وتطوير نظم الرقابة الداخلية، عرفت اللجنة نظام الرقابة الداخلية بأنه (عملية ينفذها مجلس الادارة والمديرين والموظفين ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الاصول من الضياع، واعداد تقارير موثوق بها والامتثال الى القوانين الموضوعة من قبل الادارة).

وقد اشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الخطط والأنشطة والعمليات المصممة والمنفذة من قبل المعنيين بالقيام بها وفق الأنظمة والتعليمات التي تحكم العملية الرقابية وغيرهم ممن يقع على عاتقهم تنفيذها لغرض ضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وفقاً لما هو مخطط له مسبقاً.

ونعتقد بأن الرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للمنظمة، وبالتالي فهي نظام لضمان تحقيق أهداف المنظمة بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، من خلال الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة عن إدارة المنظمة وعن المؤسسات الحكومية والبيئة المحيطة عموماً. وعليه فإن نظام الرقابة الداخلية يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

الثقة في التقارير المالية: أن يحقق نظام الرقابة الداخلية سلامة ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها ومن ثم الثقة في التقارير المالية وغير المالية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم.

الالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة: أن يضمن نظام الرقابة الداخلية الامتثال والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها لتحقيق الأهداف الموضوعة.

فعالية وكفاءة العمليات: أن يحقق نظام الرقابة الداخلية الكفاءة والفعالية للعمليات التي تقوم بها الإدارات بما يحقق أهداف المنظمة.

2-مكونات نظام الرقابة الداخلية.

من غير الممكن تطوير نظام مثالي للرقابة الداخلية يصلح لجميع المنظمات، نظراً لاختلاف مجال أنشطتها واختلاف طبيعة عملها، إلا أنه يمكن وضع قواعد عامة تمثل مكونات أساسية متداخلة مع بعضها البعض لإنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية يضمن تحقيق الأهداف الرقابية ويتماشى مع مختلف المنظمات وفقاً لما يلي:(COSO, 2009)

أ. مناخ أو بيئة الرقابة: تشتمل بيئة الرقابة على إجراءات وسياسة وسلوك إدارة المنظمة وأداء مجلس إدارتها وأسلوب العمل والتوظيف والهيكل التنظيمي وأساليب توزيع الصلاحيات والمسؤوليات ونظام الرقابة الإدارية والمتضمن وظيفة المراجعة الداخلية، وتعتبر البيئة الرقابية المظلة الواقية للمكونات الأربعة الأخرى للرقابة الداخلية، حيث أنه من دون البيئة الرقابية لا يمكن تفعيل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية.

ب. تقييم المخاطر: على إدارة المنظمة إتباع إجراءات رقابية خاصة بتحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بأهداف كل نشاط من أنشطة المنظمة وفي ضوء تحليل هذه المخاطر يتم تصميم الاجراءات الرقابية التي تحد من هذه المخاطر واحتمالية حدوثها والحد من أثارها.

ج. اجراءات الرقابة: تمثل كافة الإجراءات السياسات التي اعتمدتها الإدارة إضافة لبيئة الرقابة، وتتنوع وتتعدد إجراءات الرقابة حسب الظروف والتغيرات، وتتمثل في التأكد من أن كل التدابير والوسائل الضرورية قد اتخذت للسيطرة على المخاطر التي تعرقل تحقيق أهداف المنظمة.

د. المعلومات والاتصال: لتحقيق أهداف المنظمة ينبغي الاهتمام بتحديد المعلومات الملائمة والموثوقة والحصول عليها وتوصيلها لجميع الإدارات والأقسام، عن طريق قنوات اتصالات مفتوحة تسمح بمراجعة تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية بشأنها.

هـ. الاشراف والمتابعة: يتطلب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية وجود جهات تتولى المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمكونات نظام الرقابة الداخلية، ويعتمد تكرار ونطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة والمخاطر ذات الصلة بنظام الرقابة الداخلية مع مرور الوقت، وتتم عملية الإشراف من قبل الإدارة أو المراجع الداخلي.

ووفقا لتقرير COSO فإن المكونات سالفة الذكر تعتبر مقاييس يمكن على أساسها تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، كما أنها تتضمن إرشادات تطبيقية تؤخذ في الاعتبار عند تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية بالمنظمات.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد المالي

نظراً لتوسع حجم المشاريع وانفصال الملكية عن الإدارة، وحاجة مستخدمي القوائم المالية إلى بيانات ومعلومات ملائمة وموثوقة، وتغير طبيعة عمل المراجع الخارجي من مراجع شامل إلى مراجع اختباري على شكل عينة تعتمد هذه العينة على درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية، دعت الحاجة إلى وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يمثل أداة وقائية يعطي تأكيد معقول وليس مطلق حول تحقيق المنظمة لأهدافها.

وتطبق المنظمة نظام الرقابة الداخلية لضمان سلامة المعلومات المالية والمحاسبية يضمن تقدم المنظمة نحو تحقيق أهدافها الربحية والتشغيلية، وأن المكونات الخمس التي تشكل الاطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO هي؛ بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، اجراءات الرقابة، المعلومات والاتصال، الاشراف والمتابعة، ورغم أن هذه المكونات موجهة مباشرة إلى منع الفساد والوقاية منه، فإن بيئة الرقابة تمثل الأساس لمكافحة الفساد، واستخدام الوسائل الآلية بشكل صحيح يساعد على سلامة ودقة البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ويساعد في المحافظة على أصول المنظمة من التلاعب والاختلاس ويحد من ممارسات الفساد.

وأصبحت وظيفة المراجع الداخلي أكثر حداثة من النظام التقليدي المعني بإعطاء الطمأنينة لمجلس الإدارة بحسن سير العمل، وعليه فإن دور المراجع الداخلي اليوم يقوم على التحقق من أنظمة الرقابة الداخلية ومدى سلامتها من خلال التحقق من وجود نظام فعال للضبط الداخلي ومن وجود نظام محاسبي فعال يوفر المعلومات اللازمة عند إعداد التقارير، ويعتبر المراجع الداخلي أحد خطوط الدفاع في الحد من ممارسات الفساد المالي الحالي والمستقبلي، وبالتالي فالعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجع الداخلي علاقة تكاملية متلازمة، فالمراجع الداخلي أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائلها يتمتع نشاطه بالاستقلالية كما نصت عليه المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ويعمل ضمن اطارها ويعتبر صمام الأمان لإدارة المنظمة وعليه التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر الذى وضع من قبل مجلس الإدارة والتحقق بأن النظام يعمل بشكل كفؤ وفعال. (IIA,2018)

وعلى المراجع الداخلي أن يوضح في تقريره الدوري نتائج عمله حول مختلف أنشطة المنظمة، ويشير فيه إلى مكامن الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية ومجالات عدم الامتثال للقوانين واللوائح والتعليمات والمخاطر، والتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية والمالية للمنظمة وتفادي الوقوع في الأخطاء والتبذير والإهمال والغش، والمحافظة على أصول المنظمة وممتلكاتها من أي تلاعب أو اختلاس أو حالات فساد مالي أو إداري واكتشاف ما قد يحدث من ذلك، والمراجع الخارجي يعتمد في عمله على المراجع الداخلي فإذا اطمأن المراجع الخارجي إلى فاعلية المراجعة الداخلية فإنه يستطيع أن يقلل من مدى فحصه الذى يوفر عليه كثيراً من الوقت والجهد. واستناداً على ما تقدم ومن خلال المبحث القادم سوف يتم تعزيز

الدراسة النظرية بدراسة ميدانية لاختبار النتائج والعموميات التي توصل إليها الباحثان في الجانب النظري وتوضيح خطوات الدراسة الميدانية ونتائجها.

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

بعد أن تناولت الدراسة النظرية في المباحث السابقة تأصيلاً علمياً لجوانب الفروض النظرية، يهدف هذا المبحث إلى عرض الشق التطبيقي للبحث استكمالاً للفائدة المرجوة منه، ويتناول المبحث الجانب العملي وفقاً للمحاور التالية:

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة:

ويتكون مجتمع الدّراسة من المصارف التّجارية بمدينة الزاوية وهي (مصرف الجمهورية، مصرف التجاري، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف شمال افريقيا) واخترنا أسلوب العيّنة العشوائيّة والمتمثلة في المحاسبين العاملين بمختلف الأقسام والإدارات.

يقتصر البحث على تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي من خلال وضع متطلبات لرفع كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بهدف مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية، دون أن يمتد ليتناول المسائل الاقتصادية والإدارية والمحاسبية الأخرى التي تحد من الفساد المالي بالقطاع المصرفي إلا بما يخدم أهداف البحث، كما يقتصر البحث بالتطبيق على المصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية دون غيرها من المصارف الإسلامية.

واستخدمت قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، خُصص الجزء الأول منها للبيانات العامة عن عينة الدراسة، وتناول الجزء الثاني الدور الراهن لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، ويحتوي على (9) أسئلة، وخصص الجزء الثالث حول مقترحات تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي، ويحتوي على (12) سؤالاً.

واحتوت قائمة الاستقصاء على جزئية مفتوحة لأفراد العينة في إضافة أي مقترحات يرونها هامة تتعلق بتفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها **(80)** مفردة وزعت عليهم قوائم الاستقصاء، وتم الحصول على **(78)** مفردة صالحة للتحليل.

ثانياً: صدق وثبات أداة الدراسة:

1- صدق الأداة:

استخدام البحث أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وأخذ بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

2- ثبات الأداة:

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 85.5% وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60%. وبالتالي يمكن القول إن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده ، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 85.5%.

جدول (1)

نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الدور الراهن لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد	9	0.633
مقترحات تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي	12	0.711
الاستبيان ككل	**22**	**0.855**

3-اختبار مقياس الاستبانة:

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود قائمة الاستقصاء وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (2)

قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

المقياس	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4-مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج كما يلي:

المقياس	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	4.20-5.0	3.40-4.19	2.60-3.39	1.80-1.59	1-1.79

جدول (3)

مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
1-1.79	منخفضة جدا
1.80-1.59	منخفضة
2.60-3.39	متوسطة
3.40-4.19	مرتفعة
4.20-5.0	مرتفعة جدا

5-عرض نتائج اتفاق أفراد العينة:

المحور الأول: الدور الراهن لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد:

جدول (4)

إجابات عينة الدراسة على فقرات الدور الراهن لنظام المراقبة الداخلية في مكافحة الفساد

ت	الفقرات	لا		نعم		كاي تربيع	مستوى الدلالة
		العدد	%	العدد	النسبة		
1	يضمن دقة وسلامة البيانات المثبتة في السجلات.	36	46.2	42	53.8	0.462	0.497
2	يوفر إجراءات تكشف حدوث الانحرافات والمخالفات المالية ومنعها مستقبلاً.	61	78.2	17	21.8	24.821	< 0.001
3	يوفر أدله اثبات تمكن الجهات الرقابية لإصدار حكمها عن قضايا الفساد المالي.	71	91.0	7	9.0	52.513	< 0.001
4	يوفر الصلاحيات الكافية للعاملين للوصول لتحقيق المهام المناطة بهم.	47	60.3	31	39.7	3.282	0.070
5	يوفر قنوات اتصال فعاله بين الأقسام والفروع.	56	71.8	22	28.2	14.821	< 0.001
6	يعتبر أداة مناسبة لإدارة المخاطر والتحوط منها.	62	76.9	18	23.1	27.128	< 0.001
7	توقع الإدارة العليا عقوبات مالية وإدارية رادعة لحالات الفساد المالي.	62	79.5	16	20.5	27.128	< 0.001

8	توفر الإدارة العليا وصف وظيفي للمهام والواجبات.	30	38.5	48	61.5	4.154	0.042
9	تصدر الإدارة العليا مدونة لقواعد السلوك المهني.	49	62.8	29	37.2	5.128	<0.001

تشير النتائج الموضحة في الجدول (4) إلى دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي في القطاع المصرفي. وأظهرت النتائج أن النظام يضمن دقة وسلامة البيانات المثبتة في السجلات بنسبة (53.8%)، على الرغم من أن قيمة كاي تربيع (0.462) لم تكن ذات دلالة إحصائية .(p = 0.497) كما تبين أن النظام يوفر إجراءات تكشف الانحرافات والمخالفات المالية وتمنعها مستقبلاً بنسبة (21.8%)، وكانت الدلالة الإحصائية عالية .(p < 0.001) كذلك، يوفر النظام أدلة إثبات تمكّن الجهات الرقابية من إصدار أحكامها بشأن قضايا الفساد المالي بنسبة (9.0%)، مع دلالة إحصائية قوية .(p < 0.001) فيما يتعلق بمنح الصلاحيات الكافية للعاملين، أظهرت النتائج نسبة (39.7%) بقيمة كاي تربيع (3.282) ودلالة إحصائية غير معنوية .(p = 0.070) من ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن النظام يوفر قنوات اتصال فعالة بين الأقسام والفروع بنسبة (28.2%) مع دلالة إحصائية قوية .(p < 0.001) كما يعتبر النظام أداة مناسبة لإدارة المخاطر والتحوط منها بنسبة (23.1%) مع دلالة إحصائية عالية (p < 0.001). وأشارت النتائج إلى أن الإدارة العليا توقع عقوبات مالية وإدارية رادعة لحالات الفساد المالي بنسبة (20.5%) وبقيمة دلالة .(p < 0.001) في المقابل، أظهرت النتائج أن الإدارة توفر وصفًا وظيفيًا للمهام والواجبات بنسبة (61.5%) مع دلالة إحصائية عند .(p = 0.042) وأخيرًا، أظهرت النتائج أن الإدارة تصدر مدونة لقواعد السلوك المهني بنسبة (37.2%) مع دلالة إحصائية .(p < 0.001) تعكس هذه النتائج الدور الحيوي لنظام الرقابة الداخلية في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل المؤسسات المصرفية، على الرغم من وجود بعض الجوانب التي تتطلب تحسينًا لتحقيق فعالية أكبر في مكافحة الفساد المالي.

المحور الثاني: مقترحات تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي:

يوضـــح الجدول رقم (5)، إجابات عينة الدراســـة على فقرات مقترحات تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي

جدول (5)

إجابات عينة الدراسة على فقرات مقترحات تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	توعية العاملين بالفساد المالي من خلال البرامج التدريبية.	3.73	0.356	مرتفعة
2	توفير خط ساخن داخلي متاح لكل العاملين للإبلاغ عن وقائع الفساد المالي.	3.03	0.520	متوسطة
3	الاعتماد على النماذج العلمية والنظم التكنولوجيا الحديثة.	3.24	0.539	متوسطة
4	الاستجابة الفورية للإدارة العليا للانتهاكات المكتشفة لقواعد السلوك المهني.	3.27	0.465	متوسطة
5	تدريب المراجعين الداخليين على سبل مكافحة الفساد المالي	3.55	0.326	مرتفعة
6	التقرير الدوري للمراجع الداخلي عن الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية.	3.81	0.478	مرتفعة
7	استقلالية المراجع الداخلي في الهيكل الإداري.	3.41	0.372	مرتفعة
8	تطبيق مدخل المراجعة الاستقصائية القضائية.	3.09	0.461	متوسطة
9	إجراء التقييم العام المستمر لمختلف الأنشطة.	3.28	0.520	متوسطة
10	التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بانتظام.	3.51	0.403	مرتفعة
11	أن يفصح نظام الرقابة الداخلية للإدارة العليا عن محاولات الغش التي قد ترتكب.	3.87	0.408	مرتفعة
12	تنفيذ إجراءات رقابية إضافية وفقاً لنتائج التدابير المخطط لها لمنع الانتهاكات.	3.29	0.218	متوسطة
	المتوسط العام	**3.42**	**0.274**	**مرتفعة**

تشير النتائج الموضحة في الجدول (5) إلى مقترحات تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي في القطاع المصرفي. أظهرت النتائج أن توعية العاملين بالفساد المالي من خلال البرامج التدريبية حققت متوسطًا حسابيًا (3.73) وانحرافًا معياريًا (0.356)، مما يشير إلى درجة توافق مرتفعة. كما أظهرت النتائج أن توفير خط ساخن داخلي متاح لكل العاملين للإبلاغ عن وقائع الفساد المالي حقق متوسطًا حسابيًا (3.03) وانحرافًا معياريًا (0.520)، مما يعكس درجة توافق متوسطة. وبالمثل، حصل الاعتماد على النماذج العلمية والنظم التكنولوجية الحديثة على متوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (0.539) بدرجة توافق متوسطة. فيما يتعلق بالاستجابة الفورية للإدارة العليا للانتهاكات المكتشفة لقواعد السلوك المهني،

حققت النتائج متوسطًا (3.27) وانحرافًا معياريًا (0.465) مع درجة توافق متوسطة. أظهرت النتائج أيضًا أن تدريب المراجعين الداخليين على سبل مكافحة الفساد المالي جاء بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.326)، مما يعكس درجة توافق مرتفعة. وبالنسبة للتقرير الدوري للمراجع الداخلي عن الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية، حقق متوسطًا (3.81) وانحرافًا معياريًا (0.478) مع درجة توافق مرتفعة. كما أظهرت النتائج أن استقلالية المراجع الداخلي في الهيكل الإداري حققت متوسطًا (3.41) وانحرافًا معياريًا (0.372)، مما يعكس درجة توافق مرتفعة. من ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن تطبيق مدخل المراجعة الاستقصائية القضائية حقق متوسطًا (3.09) وانحرافًا معياريًا (0.461) مع درجة توافق متوسطة. بينما أشار إجراء التقييم العام المستمر لمختلف الأنشطة إلى متوسط (3.28) وانحراف معياري (0.520) مع درجة توافق متوسطة. أما التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية بانتظام، فقد حقق متوسطًا (3.51) وانحرافًا معياريًا (0.403) مع درجة توافق مرتفعة. أظهرت النتائج أن إفصاح نظام الرقابة الداخلية للإدارة العليا عن محاولات الغش التي قد ترتكب، جاء بمتوسط (3.87) وانحراف معياري (0.408) مع درجة توافق مرتفعة. وأخيرًا، أظهرت النتائج أن تنفيذ إجراءات رقابية إضافية وفقًا لنتائج التدابير المخطط لها لمنع الانتهاكات جاء بمتوسط (3.29) وانحراف معياري (0.218) مع درجة توافق متوسطة. يعكس المتوسط العام للنتائج (3.42) مع انحراف معياري (0.274) درجة توافق مرتفعة، مما يشير إلى أهمية هذه المقترحات في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد دور لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية.

جدول (6)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

الفرضية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية	78	1.51	1.467	−4.078	0.999

تشير نتائج اختبار الفرضية الأولى الموضحة بالجدول رقم (6) إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد دور لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية. حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي بلغ (1.51) والانحراف المعياري (1.467)، مع قيمة اختبار t بلغت (−4.078) ومستوى دلالة (0.999). تعكس هذه النتائج عدم وجود دور فعّال لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، مما يدعم الفرضية الصفرية ويؤكد أهمية تعزيز وتطوير آليات هذا النظام لضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا تساهم المتطلبات المقترحة في تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: تساهم المتطلبات المقترحة في تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية.

جدول (7)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفرضية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا تساهم المتطلبات المقترحة في تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية	78	3.42	0.031	13.54	< 0.001

تشير نتائج اختبار الفرضية الثانية إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا تساهم المتطلبات المقترحة في تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بالقطاع المصرفي في البيئة الليبية. أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي بلغ (3.42) والانحراف المعياري (0.031)، مع قيمة اختبار t بلغت (13.54) ومستوى دلالة أقل من (0.001). تعكس هذه النتائج مساهمة المتطلبات المقترحة بشكل فعّال في تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي، مما يدعم الفرضية البديلة ويؤكد أهمية تطبيق هذه المتطلبات لضمان تحسين الأداء الرقابي وزيادة كفاءة النظام في الحد من الانتهاكات المالية.

النتائج والتوصيات:

1- نتائج البحث: تشير نتائج البحث إلى أهمية تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي في القطاع المصرفي من خلال مجموعة من الإجراءات والمقترحات الفعّالة. أظهرت النتائج أن توعية العاملين بالفساد المالي عبر البرامج التدريبية وتوفير خط ساخن داخلي للإبلاغ عن وقائع الفساد المالي، والاعتماد على النماذج العلمية والتكنولوجيا الحديثة تعد من العوامل المؤثرة في تعزيز فعالية النظام. كما أكدت الدراسة على أهمية الاستجابة الفورية للإدارة العليا للانتهاكات المكتشفة لقواعد السلوك المهني وتدريب المراجعين الداخليين على سبل مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أهمية التقارير الدورية للمراجع الداخلي عن الخلل والقصور في نظام الرقابة، واستقلالية المراجع الداخلي في الهيكل الإداري.
أوضحت النتائج أيضًا أن التقييم المستمر للأنشطة، وتطبيق مدخل المراجعة الاستقصائية القضائية، والتحقق الدوري من فاعلية نظام الرقابة الداخلية تسهم بشكل كبير في مكافحة الفساد المالي. كما أكدت النتائج أن إفصاح نظام الرقابة الداخلية عن محاولات الغش وتنفيذ إجراءات رقابية إضافية وفقًا للتدابير المخطط لها تعزز من كفاءة النظام.

تشير نتائج اختبار الفرضية الأولى إلى وجود دور فعّال لنظام الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي، مما يؤكد أهمية تعزيز وتطوير آليات هذا النظام لضمان الشفافية والنزاهة. كما أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية أن المتطلبات المقترحة تسهم بشكل كبير في تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية، مما يعكس فعالية تلك المتطلبات في الحد من الفساد المالي.

بناءً على النتائج السابقة، يمكن الاستنتاج أن نظام الرقابة الداخلية يلعب دورًا محوريًا في مكافحة الفساد المالي، وأن تفعيل هذا الدور يتطلب التركيز على التوعية المستمرة، والتدريب، والشفافية، والاستجابة السريعة للانتهاكات.

2- توصيات البحث: يوصي البحث بضرورة تعزيز استقلالية المراجعين الداخليين، تطبيق التقنيات الحديثة، وتقييم الأنشطة بانتظام لضمان كفاءة النظام. كما يشدد على أهمية دعم الإدارة العليا لنظام الرقابة الداخلية وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق أهدافه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- أحمد حلمي جمعة، (2010)، "مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي: الأردن نموذجاً"، المؤتمر العربي الأول بعنوان : التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية.

2- محمد أبو القاسم زكري، (2013)، "مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة"، الندوة الاولى حول ديوان المحاسبة (الواقع والافاق)، تنظيم كلية الاقتصاد والتجارة – زليتن.

3- صابرين المبروك الحداد، أحمد سعد الرباطي، (2018)، "أثر حوكمة المصارف على مكافحة الفساد"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة: المجلد (1)، العدد (1).

4- المعتز رمضان أبوبكر الشيخي، معتز عبد الحميد علي كبلان، (2018)، "تقييم دور ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي في ليبيا لمواجهة الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام"، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، العدد الخامس.

5- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي للعام 2020، متاح على الرابط:
https://www.audit.gov.ly/ar/download/2020

6- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2005، متاحة على الرابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/UNCAC.pdf

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Mochamad Muslih & Haryono Umar, (2020), The Role of Ethics and Religion to Reduce the Corruption Level in Indonesia, Moderated by The Government Internal Control System, International Journal Of Science And Society, Vol 2, Issue 2.

2- Federico Ceschel, Alessandro Hinna, Fabian Homberg, (2022), "Public Sector Strategies in Curbing Corruption: A Review of The Literature", Available At: Https://Doi.Org/10.1007/S11115-022-00639-4

3- Freckleton, M., Wright, A., and Craigwell, R. (2011). Economic Growth, Foreign Direct Investment, and Corruption in Developed and Developing Countries. Economic Growth, FDI, and Corruption. Vol.39 (6), pp.639-652.

4- ,Saoud Jayed Mashkour Alamry, Hayder Abbas Al-Attar, Abdulhadi Salman Salih, (2022) "The Effect of Using the Balanced Scorecard (BSC) on Reducing the Financial and Administrative Corruption in Iraqi Government Units", International Journal of Financial, Accounting, and Management (IJFAM), Vol 4, No 1, 67-83.

5- Papaconstantinou, P., Tsagkanos, A., and Siriopoulos, C. (2013). How Bureaucracy and Corruption affect Economic Growth and Convergence in the

European Union – The Case of Greece. Bureaucracy and Corruption, Vol. 39 (9), pp.837-847.

6- Al-Salem, A. A. (2010). Towards The Establishment of An Organizational Culture That Fights Administrative Corruption in Public Organizations. Administrative Research Journal.

7- Van Vu, H., et al. (2018). "Corruption, Types of Corruption and Firm Financial Performance: New Evidence from a Transitional Economy". Journal of Business Ethics 148(4): 847-858.

8- Wells, T. J. (2011). Corporate Fraud Handbook: Prevention and Detection (3rd edition), Hoboken, New Jersey, John Wiley & Sons, Inc.

9- COSO- Internal Control, Integrated Framework, Guidance on Monitoring Internal Control Systems, 2009.

10- The Institute of Internal Auditors (IIA) (2014). Auditing Anti-bribery and Anti-corruption Programs, Available at: http://www.globaliia.org/standards-guidance.

11- The Institute of Internal Auditors (IIA) (2018) Internal Audit's Role in Fighting Bribery and Corruption, Available at: https://bit.ly/2PjDDpM.